

## المفاوضات التركية الأوروبية

**الباحثة: رؤى خليل سعيد\***

\*باحثة من العراق

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

### المقدمة

يمثل انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي هدفاً إستراتيجياً لتركيا بعد الحرب الباردة خاصة وهي تسعى من خلال البوابة الأوروبية لكي تلعب دوراً كبيراً على المستوى الدولي بما يوفره الإتحاد الأوروبي لها من إمكانيات سياسية واقتصادية وسمعة عالمية، تُخدم المصالح التركية في عالم ما بعد الحرب الباردة. بيد أن ذلك الطموح يواجه العديد من التحديات، في مقدمتها مشاكل تركيا السابقة الوريثة للدولة العثمانية ومنها مشكلة قبرص والأكراد ومذابح الأرمن ودور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية والتي تُعدّ مظاهر مرفوضة من الأوروبيين، فضلاً عن أن تركيا دولة ذات أغلبية مسلمة وتمتلك تاريخاً حضارياً مهماً وهو ما يشكل خوفاً أوروبياً من أن تتمكن تركيا من إستعادة الدور السابق الذي لعبته الدولة العثمانية حسب وصف الأوروبيين مما يدعو الى مطالبة تركيا بالعديد من الإصلاحات السياسية والمدنية حتى تتمكن من كسب العضوية في الإتحاد الأوروبي الذي يُعدّ من أهم المنظمات الإقليمية في العالم.

فإن العلاقات بين تركيا والإتحاد الأوروبي بدأت في إطار نظام الشراكة الذي كان أساساً لإتفاقية أنقرة التي وقّعت بين تركيا والتجمع الاقتصادي الأوروبي بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر 1963 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1 كانون الأول/ديسمبر 1964.

وقد تضمنت إتفاقية أنقرة ثلاث مراحل، يجب أن تمرّ بها تركيا لتحقيق تكاملها مع الإتحاد الأوروبي وهي المرحلة التحضيرية والمرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية. وكان مقرراً أن يتمّ استكمال الإتحاد الجمركي في نهاية المرحلة الانتقالية. وبنهاية المرحلة التحضيرية التي تضمنتها الإتفاقية تمّ بتاريخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر

1970 التوقيع على البروتوكول الإضافي الذي حدّد أحكام المرحلة الانتقالية والالتزامات التي ستقع على عاتق الأطراف، إذ دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في عام 1973. وقد أوضحت اتفاقية أنقرة في نفس الوقت وبكل صراحة، أن نظام الشراكة الذي أسسته ما هو إلا عنصر من شأنه أن يسهّل عملية انضمام تركيا إلى الإتحاد.

فشهدت العلاقات التركية الأوروبية محطات كثيرة شابهت التوافق تارةً والإختلاف تارةً أخرى، فرغم قبول الإتحاد الأوروبي ترشح تركيا لعضويته عام 1999 وضع الأوروبيون العديد من الشروط والعراقيل أمام هذه الدولة لتتعرّش لمفاوضات العضوية بين الطرفين، مما جعل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يقول في تصريح له عام 2016 إنه استنفد طاقة اللهاث وراء أوروبا.

## المبحث الأول: المفاوضات التركية الأوروبية من نهاية الحرب الباردة إلى عام 2002

توحّدت ألمانيا بعد سقوط جدار برلين سنة 1989، واندلعت حرب الخليج الثانية سنة 1990، وانتهت الحرب الباردة سنة 1991 بين العملاقين، الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي، فتفكّك هذا الأخير وانهارت الشيوعية، وخرجت الدول الأوروبية الوسطى والشرقية من دائرة السيطرة السوفياتية؛ كل ذلك أثر في العلاقة بين تركيا والجماعة الأوروبية التي إنشغلت بالإعداد لمقترح الإصلاح الداخلي الذي أفضى إلى معاهدة ماستريخت عام 1992 بهدف المساهمة في عملية إعادة بناء الدول الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة.

كما أقرت قمة كوبنهاغن في عام 1993 الشروط والإجراءات الواجبة على الدول الأوروبية الراغبة في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. من هذا المنطلق، استجابت تركيا لمتطلبات أوروبية عدّة بهدف الحصول على رضا الإتحاد الأوروبي. واضطلع البرلمان الأوروبي بدور متنامٍ في الحياة السياسية التركية، إذ طالبها بإدانة الانتهاكات المتعددة للحريات السياسية، ودعم الحقوق الثقافية للکرد واحترامها وفقاً للمقاييس المعتمدة في أوروبا، وإلغاء حكم الإعدام، وكف يد العسكر عن التدخل في الشؤون السياسية، وإجراء إصلاحات اقتصادية.<sup>(1)</sup>

وبعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت مسألة التحالفات تُطرح من جديد، إذ واجهت تركيا حلفاً جديداً تمثّل بين روسيا وبلغاريا واليونان وقبرص وصربيا بسبب المطامع

(1) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهار، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 76.

الروسية في الادرياتيكي والمتوسط، بالإضافة إلى دعمها اليونان في مطالبها الإقليمية. في حين تقاطعت مصلحة تركيا ومسلمي كرواتيا والبوسنة وألبانيا ومقدونيا ومقاطعة كوسوفو. كما طرِحَ مصيرُ حلفِ الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، لكنَّ نشاطه تجدد في الحرب التي جرت في يوغوسلافيا سابقاً بين عامي 1991 و1995، إذ تبين للولايات المتحدة وبريطانيا أن قيمة تركيا الرئيسة للحلف تظلُّ في كونها موقفاً أمامياً لتجميع القوات والمعدات على حافة الشرق الأوسط، لكنَّ هذا الأمر لا يُمثِّل أولويةً للأوروبيين ولا للناتو ككل، ولا حتى لتركيا نفسها التي اختلفت مع حلفائها في الناتو خلال أزمة البوسنة، ونددت بحروب الإبادة التي وقعت بحق فئات ذات جذور تركية على أيدي الصرب. وبالتالي لم يكن الأمرُ مصادفةً أن يتصاعد الإيقاع الإسلامي في تركيا العلمانية المتعاطف مع البوسنة في الوقت الذي تصعد فيه أوروبا من اتهاماتها لتركيا بشأن حقوق الإنسان، وهي الاتهامات التي تطلقها أوروبا لتبرير رفضها لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ما يدلُّ على الازدواجية لدى أوروبا. لكنَّ الولايات المتحدة الأميركية أبتت على الناتو ودعمت انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لأن باعتمادها أن تركيا قادرةً على حماية المصالح الإستراتيجية الأميركية والغربية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز. فالولايات المتحدة الأميركية تخاف في حال عدم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، أن تلجأ تركيا إلى رد فعل معادٍ للغرب مما يعرِّض مصالحه الأمنية والإستراتيجية للخطر.<sup>(2)</sup>

في أواخر عام 1994 وبداية عام 1995، ضغطت الولايات المتحدة الأميركية على الدول الأوروبية للموافقة على إدخال تركيا في اتفاقية الوحدة الجمركية كما أقرتها اتفاقية أنقرة لعام 1963. غير أنَّ تنفيذ هذه الإجراءات ظلَّ متعثراً بسبب الرفض اليوناني بإعطاء أي مساعدات مالية أوروبية لتركيا وفقاً لما نصت عليه اتفاقية أنقرة. فضلاً عن ذلك، استطاعت اليونانُ الضغطَ على شركائها لاعتماد سياسة مشتركة تعكس آثار القضية القبرصية على سير العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مما أدَّى إلى استياء تركي من هذه السياسة. عندها ضغطت الولايات المتحدة على الأوروبيين من أجل تحييد النزاعات التركية - اليونانية، وهؤلاء بدورهم ضغطوا على اليونانيين الذين أذعنوا للأمر وتمَّ التوقيع على الوحدة الجمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي في 6 آذار 1995، ونُفذت ابتداءً من 1 كانون الثاني 1996. كما عدت الوحدة الجمركية بالنسبة لتركيا، الخطوة الأخيرة في الطريق إلى الاتحاد الأوروبي، أما هذا الأخير فقد عدَّ العلاقات بين الفريقين قد بلغت مستوى أعلى،

(2) لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الأوروبي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 120، ابوظبي، 2007، ص 90

يتعين أن يبقى مستقبلها مفتوحاً.

وفي نهاية المرحلة الانتقالية دخل الاتحاد الجمركي الذي يشكل أهم مرحلة من مراحل تكامل تركيا مع الاتحاد الأوروبي، حيز التنفيذ بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير 1996. وبعد دخول هذا الاتحاد حيز التنفيذ وصل التكامل بين الأطراف إلى مستويات متقدمة، مما حدا بتركيا إلى بذل الجهود لتحقيق الهدف الذي حددته المادة 28 من اتفاقية أنقرة، ألا وهو نيل عضوية الاتحاد. وما زال الاتحاد الجمركي يشكل البعد الرئيس للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وفي الوقت الحالي يمثل مجلس الشراكة ولجنة الشراكة ولجنة التعاون الجمركي واللجنة المشتركة للتعاون الجمركي، الأجهزة الرئيسة لنظام الشراكة القائم حالياً.

ومن جهة ثانية، ازدادت وتيرة عقد اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة، وتعمقت وتوسعت بشكل شملت فيه أبعاد التجارة كافة. وتدخل اتفاقيات التجارة الحرة التي وقّعها الإتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة مع بعض الدول مثل كوريا الجنوبية وكندا وسنغافورة، ضمن هذا النطاق.

وفي المرحلة الراهنة، يبرز تعزيز العلاقات التجارية بين تركيا والإتحاد الأوروبي كضرورة لا بد منها. وإذا ما نظرنا سوية إلى التجارب التي اكتسبتها تركيا من الإتحاد الجمركي القائم، وإلى النتائج الإيجابية لعملية مواءمة التشريعات التي نفذتها لغاية اليوم بصفتها دولة مرشحة لنيل العضوية الكاملة، فإن تطوير وتعزيز العلاقات التجارية سيجعل كلاً من تركيا والإتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين لبعضهما البعض. ومن المتوقع أن مثل هذا التطور الذي سيحقق المنفعة الاقتصادية المتبادلة لكل من الطرفين، سيساهم في تسريع عملية انضمام تركيا إلى الإتحاد.

وانطلاقاً من هذه الفكرة، مازالت المباحثات مستمرة بين تركيا والمفوضية الأوروبية لتحديد الطريقة التي يجب إتباعها استناداً إلى قاعدة المنفعة المتبادلة من أجل تحديث الإتحاد الجمركي والعلاقات التجارية.

بعد شهر واحد من إطلاق الوحدة الجمركية، حصل توتر في العلاقات اليونانية التركية على إثر مشاكل حدثت في قبرص، فطلب الإتحاد الأوروبي من تركيا في 15 تموز 1996، قبول التحكيم الدولي في المسألة القبرصية من محكمة العدل الدولية في لاهاي، وفقاً للمطالب اليونانية، ما زاد تعقيد العلاقات مع تركيا، التي غضبت أكثر عندما اتخذ الإتحاد الأوروبي قراراً رسمياً في قمة لوكسمبورغ في 11 كانون الأول 1997، يقضي بعدم ضمها إلى قائمة الدول المرشحة للانضمام إلى الإتحاد، لكنّه

وَضَعَهَا في خانة خاصة بوصفها طالبة انتساب. وأقرّ الاتحاد تطبيق «استراتيجية أوروبية» خاصة بتركيا يمكن أن تؤدي إلى عضوية لاحقة في الاتحاد الأوروبي. اتَّهَم رئيسُ الوزراء التركي آنذاك، مسعود يلماز، الاتحاد الأوروبي بممارسة التمييز ضد بلاده، واتهم أيضاً المستشار الألماني هيلمونت كول بالسعي سراً لتحويل الاتحاد الأوروبي إلى «نادٍ مسيحي» يستبعد تركيا التي يشكّل المسلمون الأغلبية الساحقة لسكانها، وإنه لا مجال لها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لأنها لا تشترك معه في الهوية الدينية. ومع إعلان الموقف الألماني، قرّرت الحكومة التركية في 14 كانون الأول 1997 قطع الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي، وهدّدت بسحب طلب الانضمام ما لم يتراجع الاتحاد عن موقفه الرفض لضمّها، كما رفضت الولايات المتحدة الأميركية بقوة أن يكون الاتحاد الأوروبي «مشروعاً مسيحياً»، لأنها لا تريد أن تقوم علاقات تركيا مع أوروبا على أساس ديني أو عرقي، إنما على أساس المصالح<sup>(3)</sup>

(3) هيثم كيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 6، 1996، ص 36.

وافقت دولُ أعضاء الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي التي انعقدت في 10-12 كانون الأول 1999 على مبدأ قبول طلب تركيا، ومنحها وضع المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ذلك بعد أن ألغت اليونان تحفظاتها بضغط أميركي. لكن تلك الدول وضعت شروطاً أساسية لبدء المفاوضات الرسمية مع تركيا، من بينها احترام الأقليات وحقوق الإنسان، بإلغاء عقوبة الإعدام، وتحسين علاقتها مع اليونان وكف يد الجيش التركي من التدخل في الشؤون السياسية. قد ساهم الموقف الفرنسي كثيراً في اتخاذ هذا القرار بسبب تأييد الرئيس جاك شيراك لمسار انضمام تركيا للاتحاد، إذ اعترف بالجهود التي بذلتها تركيا من أجل إصلاح الدولة والنظام السياسي، كما أصرّ على ضرورة تحقيق التقارب بين شطري المتوسط. كما وقّعت تركيا على وثيقة شراكة الانضمام في آذار 2001 والمتضمنة تنفيذ إجراءات عديدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، تتوافق مع معايير كوبنهاغن، شروطاً على تركيا من أجل الانضمام. وفي سياق تنفيذ الالتزامات والشروط، أقرّ البرلمان التركي سلسلة من الإصلاحات السياسية والديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية بما يتفق مع معايير كوبنهاغن. من أهم هذه الإصلاحات<sup>(4)</sup>:

1 - تتعهد تركيا بتغيير قانون الانتخابات والأحزاب السياسية ونظامها من زاوية خفض نسبة التمثيل النسبي من 10% إلى 5% لإتاحة الفرصة لمزيد من الأحزاب للدخول في البرلمان، بخاصة الأحزاب السياسية المتعاطفة مع القضية الكردية.

(4) طالب حسين حافظ، تركيا والاتحاد الأوروبي، المجلة السياسية والدولية، العدد 18، 2011، ص 80.

2 - إفساح المجال لحرية الرأي والتعبير وإنهاء حالة الاعتقالات السياسية بسبب

مقولات أو خطب أو أفكار سياسية معارضة، وإنشاء جمعيات ومنتديات.  
سياسية

- 3 - عدم حظر نشاط أي حزب سياسي وإغلاق مقاره بسبب آرائه السياسية.
- 4 - منح حقوق للأقليات الدينية غير المسلمة بامتلاك أوقاف وأموال خاصة بدور العبادة، وحرية التملك وشراء العقارات في البلاد
- 5 - فرض عقوبات رادعة في عمليات تهريب الأفراد، وهو ما يخفف من قلق الأوروبيين بالنسبة إلى تزايد ظاهرة الهجرة غير المشروعة والتي تندفق عبر حدود تركيا وسواحلها الطويلة. إيقاف إجراء عمليات الدهم والتوقيف والاعتقال بدون أذن خاصة، وإعادة محاكمة من تحكم لصالحه محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في تركيا.
- 6 - نتيجة انهيار سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار بنسبة 50%، قدّم صندوق النقد الدولي لتركيا تسهيلات ائتمانية بقيمة 16 مليار دولار عام 2001، واشترط تعيين كمال درويش، من اللوبي الموالي للغرب، وزيراً للاقتصاد، وضرورة رضوخ الحكومة لشروطه ولبرنامج الإصلاح، وهذا ما حصل فصل البنك المركزي عن سيطرة الحكومة التركية وتعويم العملة المحلية، لتستطيع البنوك تقديم التسهيلات، كما بيعت وحُصّخت بعض البنوك العامة وتمّ دمج البعض الآخر. وبالرغم من كل هذا، ظل الوضع الاقتصادي متدهوراً. وقد رحّب الاتحاد الأوروبي بهذه الإصلاحات التشريعية، لكنه عدّها أنها لا تفي بالمستوى المطلوب وفق معايير كوبنهاغن.

## المبحث الثاني: المفاوضات التركية الأوروبية

من عام 2002 إلى عام 2017

وجرت في تركيا، في 3 تشرين الأول 2002، انتخابات برلمانية، فاز فيها حزب العدالة والتنمية، ذو التوجه الإسلامي المعتدل، فعين رئيس الحزب، رجب طيب أردوغان، رئيساً للحكومة، الذي قام بجولة أوروبية شملت الدول الـ15 الأعضاء في الاتحاد لتشجيعها على تحديد موعد لبدء تركيا مفاوضات العضوية. أضحى بالنسبة لأردوغان، انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، أولوية في برنامجه، كما أنه اعتمد على سياسة براغماتية حديثة، وخاصة في السياسة الخارجية عنوانها (عدم المواجهة مع كل دول الجوار، وتعدد العلاقات ومزيج من الاستراتيجيات

السياسية)، وقد أكد أردوغان خلال جولته الأوربية أن «تركيا موجودة بالفعل في أوروبا من خلال أربعة ملايين مهاجر تركي (معظمهم في ألمانيا) وأنها ليست مصدر مخاوف للأوروبيين»، مضيفاً أن «نجاح تركيا دولة إسلامية يمكن أن يجعلها قدوة لدول إسلامية أخرى»، وطالب ألا «يكون الاتحاد الأوربي نادياً مسيحياً»، كما أعرب عن موافقته على خطة السلام الشامل في قبرص، وفق الخطة التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، لأن ذلك سيساعد في الإسراع بانضمام تركيا للاتحاد الأوربي.<sup>(5)</sup> وأكد رفض أنقرة لأي صيغة شراكة خاصة بين الاتحاد الأوربي وتركيا بدلاً من انضمام هذه الأخيرة إلى الاتحاد.

(5) احمد نوري النعمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية نموذج العلاقات العراقية التركية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 176.

عارض مفوض الاتحاد الأوربي لشؤون التوسيع، جوتنر فيرهوجن، أن يتم خلال قمة كوبنهاغن في كانون الأول 2002 تحديد موعد لبدء المفاوضات مع تركيا للانضمام إلى الاتحاد بسبب عدم استكمال الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وأضاف: «ما دام العسكريون يسيطرون على السياسة وليس السياسة على العسكريين فلا يمكنني تصور تركيا عضواً في الاتحاد الأوربي».<sup>(6)</sup>

(6) سمير ذياب، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الجئنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 78.

وبالفعل أجرت قمة كوبنهاغن في كانون الأول 2002 قراراً تاريخياً بدء المفاوضات إلى نهاية عام 2004، بالرغم من الضغوط الأميركية الشديدة على دول الاتحاد الأوربي. أما سبب هذه الضغوط فهو محاولة الأميركيين الحصول على دعم تركيا في الحرب على العراق مقابل دعم انضمامها للاتحاد الأوربي. لكن القادة الأوربيين انزعجوا من التدخل الأميركي الذي ألحق ضرراً بالغاً بالقضية التركية، وعبروا عن ذلك في أثناء حفل عشاء القمة الأوربية في كوبنهاغن. وقد أقرت القمة توسيع الاتحاد الأوربي بضم عشر دول جديدة منها قبرص، اليونان ومالطا.

لم يثن قرار قمة كوبنهاغن تركيا عن قطع الأمل، بل عمدت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية حتى انعقاد القمة الأوربية في بروكسل في كانون الأول 2004. وقد شملت الإصلاحات السياسية زيادة الضمانات التي تحمي الحريات السياسية والثقافية وحقوق الإنسان، منع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، إلغاء جرائم الرأي وعقوبة الإعدام نهائياً والسماح بتدريس اللغة الكردية في المدارس والبعث الإعلامي باللغة الكردية. وقد اعترف أردوغان بوجود مشكلة كردية في البلاد، وأشاد بحزب العدالة والتنمية لأنه أفضل الأحزاب تمثيلاً لمصالح الأكراد السياسية والتقى مثقفين أكراداً من أجل التباحث معهم في سبيل تسوية النزاع الكردي، كما أنه اعترف علناً بوجود أخطاء ارتكبتها الدولة بحقهم، وصرح لهم، أي للأكراد البالغ عددهم 15 مليون مواطن،

بأن المشكلة الكردية تعنيه شخصياً في المقام الأول. وبالفعل.

كما تضمنت تلك الإصلاحات تشريعات تحدّ من سلطات المؤسسة العسكرية من خلال إخضاع ميزانيتها للرقابة البرلمانية والحدّ من الوجود العسكري في مجلس الأمن القومي الذي تحوّل إلى جهة استشارية تخضع أمانتها لرئيس الوزراء المنتخب.

ووافق أردوغان على إجراء مفاوضات بإشراف الأمم المتحدة من أجل تسوية الصراع حول جزيرة قبرص من خلال توحيد شطري الجزيرة مع ضمان حقوق الأقلية التركية فيها. غير أن هناك مسائل كثيرة لم يتم إصلاحها، وقد تطرق الاتحاد الأوروبي إليها، مثل استمرار تمثيل القوات المسلحة في هيئة الإذاعة والتلفزيون وفي مجلس التعليم العالي، والتراخي في التحقيق حول انتهاك حقوق الإنسان، والقيود التي تحدّ من هوية الأقليات غير المسلمة، وعدم المساواة بين الرجل والمرأة بالإضافة إلى ربط الاتحاد بين المسألة القبرصية وتطلعات تركيا الأوروبية وهذا ما أثار حفيظة السلطات التركية.

أما بالنسبة للاقتصاد، فقد انخفض معدل التضخم إلى أدنى مستوياته منذ 25 عاماً، وصل معدل النمو إلى 5,9% عام 2003، رفعت الحكومة دخول أكثر الفئات تهميشاً وتضرراً في المجتمع التركي، بالرغم من معارضة الاتحاد الأوروبي لذلك وخفضت الإنفاق العام بنسبة 2,4% وتم إصدار الليرة التركية الجديدة بحذف ستة أصفار منها، إذ أصبحت تساوي 0,5 يورو أو 0,7 دولار، وخفضت نسبة ارتفاع الأسعار الاستهلاكية من 68% عام 2001 إلى 9,8% عام 2005، وخفضت الفوائد بشكل كبير. نتيجةً لتلك الإصلاحات، استقرّ الاقتصاد التركي بعد مدة طويلة من الاضطراب، وازدادت نسبة الاستثمارات الأجنبية، وانتعشت القطاعات التجارية والصناعية والزراعية وتوافرت فرص العمل في البلاد.<sup>(7)</sup>

(7) سمير ذياب، مصدر سبق ذكره، ص

على إثر هذه الإصلاحات، صرّح أردوغان بما يأتي: «إذا ما أغلق الأوروبيون الباب في وجه الأتراك فعندئذ سوف نعلن عن تحويل معايير كوبنهاغن السياسية إلى معايير أنقرة، ومعايير ماسترخيت الاقتصادية إلى معايير اسطنبول، وستابع طريقنا». وفي 15 كانون الأول 2004، أيدت أغلبية النواب الأوروبيين في البرلمان الأوروبي بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وقبل انعقاد قمة بروكسل في 16-17 كانون الأول 2004 صرّح أردوغان بما يأتي: «ستجمد تركيا ترشيحها إلى الاتحاد الأوروبي في حال قرّص القادة



الأوروبيون شروطاً غير مقبولة على تركيا لانضمامها إلى الاتحاد. سنضع هذه المسألة في الثلاجة ونتابع طريقنا. فلن يكون ذلك نهاية العالم»<sup>(8)</sup> غير أن القمة اتخذت قراراً حدّد فيه الثالث من تشرين الأول 2005 موعداً لبدء المفاوضات مع تركيا بشأن مسألة العضوية، لكن ذلك لا يعني دخول تركيا إلى عضوية الاتحاد، فقد تستمر المفاوضات حتى عام 2015 لحين استيفاء تركيا شروط الانضمام.

(8) عيبر الغندور، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 33، بيروت، 2012، ص 111.

رحّب أردوغان بالقرار عادياً «أن المشروع التركي لتحقيق مصالحة بين الحضارتين المسيحية والمسلمة بات يركّز على أسس ملموسة». كما رحّبت الدول الأوروبية بهذا القرار، وبالأخص فرنسا مع الرئيس جاك شيراك، وألمانيا مع مستشارها جيرهارد شرويدر، وبريطانيا مع رئيس وزرائها طوني بلير، الذين أيّدوا دخول تركيا الاتحاد الأوروبي. إلا ان هؤلاء الرؤساء تبدّلوا، وتبدّلت الأوضاع عام 2005.<sup>(9)</sup>

(9) سمير ذياب، مصدر سبق ذكره، ص 90.

بعد بدء المفاوضات، طرأت تبدلات في بعض دول الاتحاد الأوروبي، أثّرت في مسار التفاوض وأعدت طرح تساؤلات عن ملف الانضمام الى الواجهة، مما أدى إلى «تباطؤ المحادثات بين الفريقين من دون أي تسوية في الأفق إذ ليس هناك أمل واقعي لا في أوروبا ولا في تركيا بأن تنضم الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب. والاقرار بفقدان هذا الأمل مؤلم جداً بقدر رؤية العلاقات مع أوروبا تنهار بالكامل، ولذلك لا يتحلى أحد بالشجاعة للتفوّه بهذه الكلمات»<sup>(10)</sup>. مما يؤكد أن أسباب عدم الانضمام ليست فقط سياسية واقتصادية إنما أيضاً ثقافية ودينية، مع العلم أن اسطنبول هي العاصمة الأوروبية للثقافة عام 2010

(10) العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الاوربي، شبكة المعلومات الانترنت، منشور على الرابط الاتي: [www.lebrmy.gov.lp](http://www.lebrmy.gov.lp)

في عام 2006، أوصت المفوضية الأوروبية بوقف مفاوضات الانضمام الجارية مع تركيا، ولو جزئياً، بسبب تواصل رفض أنقرة لفتح موانئها البحرية والجوية أمام السفن والطائرات القبرصية، ورفضها أيضاً الاعتراف بعضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي. لذا طُلب من تركيا الاعتراف الأحادي الجانب بقبرص فرُفض الطلب.<sup>(11)</sup>

(11) جراهام فلور، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009، ص 76.

لم تكن تلك القضية الوحيدة التي وتّرت المفاوضات بين الجانبين، بل أُعيد طرح مسألة الأكراد والأرمن وصلاحيات الجيش، لكن الأبرز الذي حصل هو انتخاب رئيس جديد لفرنسا، وهو نيكولا ساركوزي خلفاً لجاك شيراك. عارض الرئيس الجديد علناً إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مما بدّل السياسة الفرنسية تجاه تركيا رأساً على عقب. صرّح ساركوزي بأن تركيا لا تنتمي إلى أوروبا، ونظر إلى مسألتها على أنها محض مسألة متعلقة بالحدود الجغرافية. وهدف من ذلك،

الحفاظ على نفوذ فرنسا داخل الاتحاد الأوروبي، لهذا فإنه يريد منع تركيا من الانضمام، كونها دولة كبيرة سيبلغ تعداد سكانها 80 مليون نسمة بالإضافة لكونها تملك طاقات اقتصادية تنمو على نحو ديناميكي فعال. واقترح ساركوزي حلاً يقضي بإنشاء مجموعة الدول المتوسطة على أن تتبوأ تركيا مركز الصدارة داخلها، كل ذلك بهدف إقناع الأتراك بالتخلي عن مشروع انضمامهم للاتحاد الأوروبي. وقام ساركوزي باستخدام لجنة خبراء، شكلها من أجل مستقبل الاتحاد الأوروبي بغية الحصول على توصية تعارض قبول تركيا في الإتحاد الأوروبي.<sup>(12)</sup>

(12) عقيل سعيد محفوظ، سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 167.

لم تكن فرنسا وحدها هي التي بدلت موقفها، بل أيضاً ألمانيا، مع مستشارتها أنجيلا ميركيل التي رفضت انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ودعت إلى «الشراكة الممتازة» بدلاً من العضوية الكاملة. ودعت ألمانيا أيضاً إلى طرح موضوع خرق حقوق الإنسان في تركيا للنقاش المفتوح، على أن تشمل موضوعات مثل جرائم القتل بإسم الشرف ودور المرأة في المجتمع. لكن أليست الجالية التركية في ألمانيا هي الكبرى وأظهرت صورة مثالية عن تركيا، أو أن ألمانيا تتخوف مثل فرنسا من انضمام تركيا الكثيفة السكان، فتزاحمها على السلطة داخل الاتحاد ويكون لها مقاعد نيابية مثلها؟.

بيّنت نتيجة استطلاعات للرأي أن الموقف من انضمام تركيا إلى الاتحاد لدى دول أوروبا الوسطى والشرقية المنضوية في عام 2004، منقسم بين الرسمي والشعبي، ومن كان لديه مؤشرات إيجابية حيال انضمام تركيا المحتمل إلى الاتحاد، تحول إلى موقف حافل بالشك لا بل حتى الرفض، كسلوفاكيا، وجمهورية التشيك، وإستونيا، ونوعاً ما بولندا، وسلوفينيا، أما لتفيا وليتوانيا والمجر فتتصف مواقفهم بالحدز. أما التأييد الواضح لانضمام تركيا فيقتصر على بلدين إثنيين هما بلغاريا ورومانيا اللذان التحقا بالاتحاد الأوروبي عام 2007؛ ولعل ذلك يعود إلى كون رومانيا مدينة بالشكر لتركيا بسبب الدعم الذي قدمته لها في سياق انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي. وفي بلغاريا فإن الحزب الذي يمثل مصالح الأتراك البلغاريين أي «حركة الدفاع عن الحقوق والحريات»، يشكل أحد أطراف الإئتلاف الحكومي.<sup>(13)</sup> وقد سيطر الغموض على الموقف الأوروبي منذ عام 2007 مما أضعف اهتمام أنقرة، ولم تعد بالنسبة لتركيا مفاوضات دخول الإتحاد الأوروبي موضوعاً رئيساً، وانخفضت فيها نسبة مؤيدي الإنضمام بسرعة هائلة، من 66% إلى 33% تماماً كما انخفضت نسبة المؤيدين في أوروبا. لا عجب من ذلك، لأن الاتحاد الأوروبي

(13) طالب حسن حافظ، مصدر سبق ذكره، ص 86.

لا يتحدث بصوت واحد، كما أنه بشكله الحالي لا يريد ولا يستطيع استيعاب تركيا بالرغم من إدراكه الأهمية التي تتمتع بها تركيا من الناحية الجيوسياسية والجيواستراتيجية. بالمقابل أيضاً، فإن تركيا لا تستطيع أن تفي بشروط الدخول للاتحاد بسرعة، كما أنها لم تحسم أمرها بشكل كامل، إذ إن الجيش التركي لا يزال مُتَحَفِّظاً إزاء الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لأنه يخاف فقدان صلاحياته وعدم تمكنه من التدخل في الشؤون السياسية وأن يصبح السياسيون هم المسيطرين عليه على عكس دوره التاريخي، لذا نراه يشجّع الأتراك على رفض الإنضمام مصوراً لهم مساوئه، كما أنه عارض أردوغان حين حاول تغيير الدستور الذي أتى به الانقلابان عام 1980 بقانون أساس مدني، وحاول حظر حزب العدالة والتنمية من خلال المحكمة الدستورية التركية في آب 2008، بسبب التعديل القانوني الذي أجراه بشكل شرعي والذي سمح بارتداء الحجاب في الجامعات. وقد عدّ الجيش ذلك التعديل خطراً على نظام الدولة العلماني وعلى الدستور.

وهناك فريق داخل تركيا متحفظ أيضاً على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لأن باعتقاده -إذا نجح ذلك- سيعمد الأوروبيون إلى سلخ منطقة جنوبي شرق تركيا وضمّها إلى شمالي العراق لتحويلها إلى دولة كردية. في ظل غموض الموقف الأوروبي في السنوات الأخيرة حيال ملف الإنضمام، وفي ظل الخوف الثقافي من الإسلام الذي يسود حالياً في أوروبا، ما يشير إلى ذلك قضية الحجاب في فرنسا وألمانيا، والخلاف حول الرسوم الكاريكاتورية وغيرها، عمدت تركيا إلى اعتماد سياسة دولية منفتحة مع عدم المواجهة، أي سياسات استراتيجية مزدوجة، مما أفلق الأوروبيين من جهة وأراحهم من جهة أخرى.

وفي المقابل، تدخلت تركيا لحل الصراعات العربية الداخلية بعد أن كانت تنأى بنفسها عن ذلك، وبعد التباعد النسبي بينها وبين العرب منذ الحرب العالمية الثانية عند اعتراف تركيا بإسرائيل، وانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد. نجحت تركيا أحياناً في مهمتها الجديدة بسبب تطور اقتصادها ونجاح الديمقراطية في داخلها هذا فضلاً عن اهتمامها الكبير بشؤون الشرق الأوسط عبر الإعتماد على الإقتصاد المتبادل مع دوله، فازدادت نسبة تلك البلدان في التجارة الخارجية التركية 12%، في حين ازدادت النسبة مع باقي المناطق من آسيا 26,5%. وعمدت تركيا إلى إقامة التفاهات الأمنية المشتركة وإجراء حوار استراتيجي من أجل التعايش بين الثقافات والأديان وكل ذلك بهدف أن يعمّ

الإستقرار في تلك المناطق مما يسمح بأن تكون تركيا من أغنى البلدان الصاعدة. وقد أتهم البعض تركيا بأنها تحاول أن تشتري تذكرة الدخول إلى الاتحاد الأوروبي عبر علاقاتها الوطيدة بالشرق الأوسط، بينما رأى آخرون أن غاية سياستها الحالية إعادة الهيمنة العثمانية على المنطقة. هدفت تركيا من خلال تحركاتها السلمية في الشرق الأوسط إلى تثبيت الاستقرار وإيجاد حلول للمشاكل المستعصية، كقضية فلسطين التي وقفت إلى جانبها ودعمتها بالرغم من تحالفها الإستراتيجي مع إسرائيل والذي اهتز في 31 أيار 2010 مع حادثة أسطول الحرية المتوجّه إلى قطاع غزة لكسر الحصار الذي تفرضه إسرائيل عليه، إلا أن هذه الأخيرة تعرّضت له في المياه الدولية، وقتلت تسعة ناشطين أترك. على أثرها طالبت تركيا إسرائيل بالاعتذار الرسمي والتعويض لأهالي الضحايا، وسحبت سفيرها من تل أبيب، ومنعت تركيا أيضاً إسرائيل من المشاركة في التمارين العسكرية التي تجري فوق أراضيها، ومن تحليق طائراتها في أجوائها.<sup>(14)</sup>

(14) سمير ذياب، مصدر سبق ذكره، ص 97.

وفي ما يخص الملف الإيراني، تحاول تركيا أن تقوم بدور الوسيط بين الدول الغربية وإيران لحل الخلاف بينهما حول هذا الملف. من وجهة نظر تركيا، لا تريد أن يكون هناك تسليح نووي في المنطقة بغض النظر عن يملك هذا السلاح، لكنها في الوقت ذاته فهي تدافع عن حق كل دولة في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. هذا الموقف دفع الغرب إلى أن يقترح بأن تكون تركيا دولة ثالثة يستبدل فيها اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب بوقود عالي التخصيب غير أن مفاوضات اسطنبول التي جرت خلال شهر كانون الثاني 2011 حول هذا الموضوع، لم تُسفر عن أي نتيجة.

رأى وزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو أن دور الوساطة الذي تلعبه بلاده في الصراع الشرق اوسطي، جعل الاتحاد الأوروبي يستفيد من امكانيات تركيا في استقرار المنطقة، ويؤكد ذلك قائلاً: «أن قدرات أنقرة في التأثير الإيجابي في الأوضاع في الشرق الأوسط من أهم المزايا التي قد تنتج عن التعاون المشترك بين الإتحاد الأوروبي وتركيا في مجال السياسة الخارجية؛ ذلك أن الإتحاد الأوروبي أصبح بالفعل بمثابة المرشد في قضايا التغيير داخل تركيا، ومن الممكن أن يصبحوا معاً مرشداً للآخرين في المنطقة كلها». بيد ان العالم العربي يراقب في هذه الأثناء التطورات في تركيا ياهتمام، وكثير منهم يتحدث عن «النموذج التركي» ويعدّ تركيا قدوة بسياساتها الديناميكية الواثقة بنفسها.<sup>(15)</sup>

(15) عبير الفندور، مصدر سبق ذكره، ص 113.

وقد دعا أردوغان الدول العربية في 2011/1/11 إلى شراكة سياسية واقتصادية مع

تركيا، بخاصة مع بدء تغيير الأنظمة في معظم البلدان العربية، إذ بدأت الشعوب العربية حالياً تعيش «فترة ربيعية» بمطالبتها بإصلاحات

سياسية واقتصادية واعتماد الديمقراطية، ومنح الحريات، وإلغاء الديكتاتورية واحتكار السلطة، ومثال على ذلك ما قام به الشعب التونسي من خلال «ثورة الياسمين»، إذ أجبر الرئيس «زين العابدين بن علي» على التنحي وذلك في كانون الثاني 2011 بعد حكم دام منذ سنة 1987؛ كما نجح الشعب المصري في إجبار الرئيس «حسني مبارك» على التنحي بعد حكم دام منذ سنة 1981، وكذلك الامر في البحرين، لكن تلك شهدت مساندة عسكرية خليجية للسلطة فيها منعاً لسقوطها، بخاصة من المملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة، وبموافقة من سوريا التي تجري إصلاحات اجتماعية وعسكرية واقتصادية وأمنية تلبيةً لشعبها المتظاهر في عدّة مناطق منها. وفي الاردن طالب الشعب بإجراء اصلاحات دستورية وإجتماعية، كذلك الامر في الجزائر والمملكة العربية السعودية التي قمعت وحظرت وحرمت التظاهر.<sup>(16)</sup>

(16) المصدر نفسه، ص 114.

كان البعض في السابق ينظر الى تركيا كشخصية قوية العضلات، ضعيفة المعدة، تعاني من مشاكل في القلب، متوسطة الفكر، أي أن تركيا ذات جيش قوي واقتصاد ضعيف وتفتقد إلى الثقة بالنفس وتعاني من عجز في التفكير. أما اليوم فتركيا وجودها في السياسة العالمية على مختلف الميادين، وتقوم بدور الوسيط لتسوية الصراعات، كما في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز. هذا الدور المتميز قوى مكانة تركيا في المنطقة. وأصبح أعداؤها القدامى من حلفائها المقربين، مثل سوريا بعد أن حلت معها مشكلة الإسكندرون مؤخراً، وساعدتها على الصمود، بين 2005 و2010 أمام القطيعة الدبلوماسية الدولية التي اعتمدها كل من الولايات المتحدة الأميركية ومعظم الدول الأوروبية والعربية التي سعت إلى محاصرة نظام بشار الأسد، وربما إسقاطه، على خلفية استشهاد رئيس وزراء لبنان، رفيق الحريري، كما لعبت تركيا الدور القيادي بين 2008 و2010 في محادثات السلام السرية بين سوريا وإسرائيل. ومن حلفاء تركيا الجدد، العراق، خاصة بعد أن رفضت الحرب الأميركية عليه في عام 2002، ومنعت قوات الولايات المتحدة من التمركز والإنطلاق عبر أراضيها؛ كما حرّكت العلاقات الباردة مع منطقة الحكم الذاتي للأكراد في شمالي العراق، إذ رفضت فدرلته، أي العراق، لكي لا تنشأ دولة كردية على حدودها. تقرّبت تركيا أيضاً من روسيا التي أصبحت أهم شريك للطاقة والتجارة. وفي أثناء الأزمة الجورجية، قامت تركيا بدور قيادي للوصول إلى اتفاقية

السلام بين جورجيا وروسيا سنة 2008. وفي ما يختص بالملف الأرمني، أعادت تركيا علاقاتها الدبلوماسية مع أرمينيا إذ قام الرئيس «عبد الله غول» بزيارة للبلاد وتطرق لأول مرة للحديث عن فتح الحدود بين البلدين.<sup>(17)</sup>

(17) جراهام فلور، مصدر سبق ذكره، ص 89.

ورغم أن حزب العدالة والتنمية أجرى إصلاحات سياسية واقتصادية قامت المفوضية الأوروبية عام 2006 بتجميد مفاوضات انضمام تركيا جزئياً على خلفية الأزمة القبرصية، وترتب على ذلك إبطاء المفاوضات، وفي مايو/أيار 2008 دعا البرلمان الأوروبي تركيا إلى تسريع خطى «عملية الإصلاح» التي تقوم بها في إطار المفاوضات الجارية وصولاً لنيل عضوية الاتحاد.

وجاء في تقرير أصدره البرلمان الأوروبي عن مدى تقدم تركيا في عام 2008 أن تركيا «لم تحقق أي تقدم في مجال حرية الرأي». وطالبت النائبة الهولندية ربا أومين روجتين رئيس الوزراء التركي وقتها رجب طيب أردوغان بأن «يحافظ على وعده بجعل عام 2008 عام الإصلاح في تركيا».

وإلى جانب المسألة الكردية وقضية الأرمن وغيرها من الموضوعات التي طرحت في وجه تركيا ظهرت مواقف دول أوروبية معارضة لانضمامها إلى البيت الأوروبي، فقد عارض الرئيس الفرنسي وقتها نيكولا ساركوزي بعد وصوله إلى السلطة هذا الأمر بحجة أن تركيا لا تنتمي إلى أوروبا.

كما رفضت ألمانيا ومستشارتها أنجيلا ميركل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ودعت إلى «الشراكة الممتازة» بدلا من العضوية الكاملة.

وبعد فجوة دامت سنوات لم تفتح خلالها أي مجالات جديدة للتفاوض بين الطرفين اتفقت حكومات الاتحاد الأوروبي يوم 22 أكتوبر/تشرين الأول 2013 على إجراء جولة جديدة من المفاوضات مع تركيا بشأن انضمامها لعضوية الاتحاد، وذلك بعد أن سحب ألمانيا التحفظ الذي كانت قد أبدته في إثر تصدي أنقرة لاحتجاجات مناوئة للحكومة في يونيو/حزيران من نفس العام.

وجاء القرار الأوروبي بعد أن أثنت المفوضية الأوروبية على الإصلاحات التي أدخلتها تركيا في تلك المدة على نظامها القضائي، وعلى حزمة القوانين الجديدة التي كشفت عنها الحكومة التركية والتي تهدف إلى إنقاذ عملية السلام المتعثرة مع المقاتلين الأكراد.

وبالإضافة إلى المواقف الرسمية لبعض الدول تعارض أحزاب وشخصيات أوروبية

انضمام تركيا للاتحاد، من أبرزها رئيس حزب الحرية الهولندي خيرت فيلدرز الذي ما فتئ يردد أنه لا يرغب في رؤية تركيا بين دول الاتحاد الأوروبي.

وقال فيلدرز عام 2015 في تسجيل مصور نشره على موقع الحزب على الإنترنت إنه «لا يمكن أن تكون دولة مسلمة مثل تركيا جزءاً من الاتحاد الأوروبي، فنحن لا نريد مزيداً من المسلمين، بل على العكس نودُّ أن ينقص عددهم بيننا».

غير أن التوتر بين أنقرة والأوروبيين عاد إلى الواجهة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا يوم 15 يوليو/تموز 2016، حيث دعا الاتحاد الأوروبي على لسان مسؤولة السياسة الخارجية فيديريكا موغيريني في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 تركيا لحماية ديمقراطيتها البرلمانية بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون والحريات الأساسية وحق الجميع في محاكمة عادلة «بما يتفق مع التزاماتها بوصفها دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي».

وصوّت البرلمان الأوروبي يوم 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 في قرار غير ملزم على تعليق مفاوضات انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، بسبب ما رآه أنه استخدام للقوة غير المتناسبة من الحكومة التركية ضد الذين دعموا انقلاب 15 يوليو/تموز.

وردّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 بحديثه عن احتمال إجراء استفتاء على قطع مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وقال أردوغان للصحفيين: إن الإتحاد الأوروبي يحاول إجبار بلاده على الخروج من المفاوضات، مضيفاً «إذا كانوا لا يريدوننا فعليهم أن يقولوا ذلك صراحةً وأن يتخذوا القرارات المناسبة».

وقال أردوغان في ديسمبر/كانون الأول 2016 إنه استنفد الصبر والطاقة في اللقاء وراء أوروبا.

وبعد التقارب الذي حصل بين الطرفين مع تدفق أزمة اللاجئين إلى أوروبا عاد التوتر مجدداً بين أنقرة والأوروبيين على خلفية التعديلات الدستورية التركية التي تبناها البرلمان وتعرض لاستفتاء عام في أبريل/نيسان 2017، ومن أبرز ما جاءت به منح صلاحيات جديدة للرئيس.

فقد منعت دول أوروبية تجمعات مؤيدة لتلك التعديلات كما جرى في النمسا



وألمانيا وسويسرا وهولندا، مما أثار غضب السلطات التركية، وتفاقم التوتر - خاصة مع هولندا - على خلفية منع الأخيرة وزيرين تركيين من دخول أراضيها، وتوعد القادة الأتراك هذه الدولة بإجراءات عقابية.

يأتي ذلك في الوقت الذي حدّث خبراء في مجلس أوروبا من أن مشروع التعديلات الدستورية قد يُحوّل النظام في تركيا إلى رئاسي «استبدادي».

وقال الخبراء في القانون الدستوري «للجنة البندقية» في الاتحاد الأوروبي إن التعديلات المقترحة «لا تحترم نموذج النظام الرئاسي الديمقراطي الذي يقوم على مبدأ فصل السلطات»، وحدّثوا من أن السلطة التي ستمنح للرئيس «بحل البرلمان لأي ذريعة ستكون مناقضة للأنظمة الرئاسية الديمقراطية»، مشيرين إلى أن المشروع قد يضعف نظام الرقابة واستقلالية القضاء<sup>(18)</sup>.

(18) طريق تركيا للاتحاد الأوروبي  
المزروع بالأشواك، الجزيرة نت،  
http://www.aljazeera.net/، 2017  
.13/3/encyclopedia/events/2017

تركيا، التي ما زالت تتفاوض من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي، «لن تصبح أبدا عضوا في الاتحاد الأوروبي» هذا ما صرحت به مؤخراً المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في مناظرة تلفزيونية لها.

وقد ردّ على ذلك المتحدث باسم رئاسة الجمهورية التركية إبراهيم كالن بقوله: إنّ مساعي السلطات الألمانية لنشر التوتر القائم بين تركيا وألمانيا في عموم أوروبا هو دليل على عجز تلك السلطات<sup>(19)</sup>.

(19) هل تبدد حلم تركيا في الانضمام  
إلى الاتحاد الأوروبي؟، 5، BBC، سبتمبر  
2017، http://www.bbc.com/  
.arabic/in\_depth\_41153494

يُعبّر قرار تعليق مفاوضات انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، الذي صوّت عليه البرلمان الأوروبي في الثالث والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني 2016، عن مدى تأزم العلاقات التركية الأوروبية التي باتت تشهد توتراً متزايداً بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت في تركيا مساء الخامس عشر من يوليو/تموز الماضي، خاصة أنه ربط مسوغات وحيثيات القرار بالإجراءات التي قامت بها الحكومة التركية وبحالة الطوارئ التي فرضتها بعد المحاولة الفاشلة لملاحقة الذين قاموا بتنفيذها ووقفوا وراءها، واشترط تفعيل مسيرة مفاوضات الانضمام برفع حالة الطوارئ.

وبالرغم من أن قرار تعليق أو تجميد المفاوضات مؤقتا وليس ملزما للقادة الأوروبيين، ويستلزم موافقة المجلس الأوروبي الذي يتكوّن من رؤساء الدول الأوروبية الثانية والعشرين، كي يصبح نافذا، فإنه يُعبّر عن انتكاسة جديدة في علاقات الطرفين، التركي والأوروبي، أراد الأوروبيون من خلالها توجيه رسالة قوية



## إلى تركيا.

غير أن عملية التفاوض بين الجانبين عرّفت انتكاسات وتجاوزات عديدة، كونها لم تشهد تعاوناً فعلياً بينهما، فيما شهدت عمليات تفاوضٍ أخرى مع دول أوروبا الشرقية تساهلاً أوروبياً لافتاً، وخاصة مع كل من بلغارياً ورومانيا وسواهما من الدول التي لم تكن تتمتع بنفس المستوى من الديمقراطية ولا بذات القوة الاقتصادية أو الاستقرار، بل عمد الاتحاد الأوروبي إلى سياسة التهديد والتحذير حيال تركيا، تلبية لأهداف سياسية داخلية، ترضي أوساط اليمين المتطرف الشعبوي الرفض لقبول لأجانب، والمعادي للإسلام.

ويبدو أن تركيا ليست عديمة البدائل، لكنّ الأمور لن تصل إلى حد وضع نهاية لحلم تركيا الأوروبي، فهي تريد توسيع دائرة علاقاتها السياسية والاقتصادية، مع أنها تتمتع بصفة «شريك حوار» مع منظمة شانغهاي للتعاون المكونة من كل من روسيا والصين وكازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان، لكن تعريف المنظمة نفسها بأنها «منظمة سياسية اقتصادية عسكرية أوراسية (وأوربية آسيوية)»، يتطلّب من تركيا التخلي عن مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والخروج من حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو أمر لا يمكن لتركيا أن تفعله، لأنه ستترتب عليه تداعيات خطيرة.

إذن يتطلب انضمام تركيا إلى هذه المنظمة تغييراً جوهرياً فيها، وسيترتب عليه أيضاً تداعيات إقليمية وعالمية خطيرة. إضافة إلى وجود خلافات جذرية ما بين تركيا ودول منظمة شانغهاي التي تتمتع بأنظمة حكم استبدادية، ولعلّ الرئيس التركي أراد من تهديداته بالانضمام إليها إرسال رسالة للأوروبيين، مفادها أن لدى تركيا العديد من البدائل في حال تخلي الأوروبيين عن مسألة انضمامها إلى النادي الأوروبي<sup>(20)</sup>.

## الخاتمة

إنطلاقاً مما تقدّم وبالإستناد الى التحديات التي تواجهها تركيا في الإنضمام لعضوية الاتحاد الاوربي فإنّ تلك المسألة تبدو في غاية الصعوبة خاصة في ظل التطورات السياسية الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولقد ساهم وصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية الذي عمّل بشكل أو بآخر على تعكير صفو العلاقات التركية الأوروبية بسبب التطلعات التركية الجديدة والانفتاح على الشرق الأوسط والموقف من رفض العقوبات او توجيه ضربة عسكرية الى إيران بسبب من البرنامج النووي فضلاً عن الموقف من القضية الفلسطينية ومجمل التطورات في

(20) عمر كوش، ماذا وراء تجميد مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي؟، الجزيرة، نت، 2016/11/30، HYPERLINK "http://www.aljazeera.net/knowledgegate/30/11/opinions/2016".

## العالم.

إنَّه بالرغم من مرور أكثر من عقدين على نهاية الحرب الباردة وتواصل المفاوضات التركية الأوروبية الذي صاحبه شروع تركيا بالعديد من الإصلاحات المدنية والسياسية وجنوحها نحو الغرب اقتصادياً وثقافياً إلاَّ أنَّها لم تستطع لغاية الآن إقناع الأوربيين بوصولها إلى المرحلة التي تُؤهلها من ان تصبح اوروبية وذلك من خلال دخولها عضوية الإتحاد الأوربي.

لعلَّ تلك القضية وتواصل الرفض الأوربي لقبول تركيا دفع تركيا مؤخراً إلى أن تحاول رسم سياسة خارجية متعددة التوجّه فبالرغم من هدفها في الحصول على عضوية الإتحاد الأوربي فإنها عمدت الى سياسة خارجية جديدة تُجاه المحيط الإقليمي ومنطقة آسيا الوسطى والشرق الأوسط التي جاءت بتصنيف المشكلات مع دول الجوار وإقامة علاقات متوازنة مع هذه الأطراف بما يخدم مصلحة الأمن القومي التركي التي تكوّنت بعد استمرار وجود حزب العدالة والتنمية التركي في السلطة لثلاث دورات إنتخابية، الأمر الذي دفع العديد من الباحثين والمختصين بالسياسة الخارجية الى الاعتقاد بأن تركيا لم تعد متلهفة للحصول على عضوية الإتحاد الأوربي بالشكل الذي كانت عليه سابقاً.

من خلال ذلك نستنتج أنَّ شخصية المفاوضات التركي كالاتي:

- 1 - يعتمد المفاوضات التركي على سياسة النَّفس العميق، أي لديه الإستعداد لقضاء المزيد من الوقت حين يتوقعون نتائج فضلى.
- 2 - يتميز المفاوضات التركي بالهدوء أثناء عملية التفاوض.
- 3 - المفاوضات التركي أحياناً يستخدم أسلوب الإقناع بالبدائل.

